



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة

لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الخامسة

نيروبي (مختلطة)، 22 و 23 شباط/فبراير 2021

و 28 شباط/فبراير - 2 آذار/مارس 2022

قرار اعتمده جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 2 آذار/مارس 2022

7/5 - الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تسلّم بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مهدد بمجموعة من المخاطر البيئية المتصاعدة التي يعزز بعضها بعضاً، وأنه بالنظر إلى الصلات القائمة بين تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي، وتلوث الهواء والماء والتربة، فمن الضروري معالجة هذه المشاكل بطريقة متكاملة تتسق مع ولايات وأولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة،

وإذ تشدد على الأهمية الشاملة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات للعديد من غايات وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في تلك المتعلقة بالصحة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي،

وإذ تسلّم بأهمية تهيئة بيئة نظيفة وصحية ومستدامة للتمتع بحقوق الإنسان، وإذ تحيط علماً بقرار مجلس حقوق الإنسان 13/48 المعنون "حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة"، وإذ تلاحظ أن الجمعية العامة قد دعيت إلى النظر في هذه المسألة،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز، من خلال عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من كيانات الأمم المتحدة، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة،

وإذ تدرك أن استخدام المواد الكيميائية وكمية النفايات المتولدة ستنمو كثيراً خلال السنوات المقبلة، وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وآثارها السلبية على صحة الإنسان والبيئة،

وإذ تشير إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 8/4 بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، فضلاً عن تقييم تنفيذ النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وإذ تلاحظ المناقشة بشأن النهج المتكامل للتمويل في إطار النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات فيما بعد عام 2020،

واند تسلّم بالحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل التخفيف من المخاطر المرتبطة بمشاكل المواد الكيميائية والنفايات التي نوقشت في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون "تقرير تقييمي عن المسائل المثيرة للقلق: مشاكل المواد الكيميائية والنفايات التي تشكل مخاطر على صحة الإنسان والبيئة"، أو القضاء على تلك المشاكل،

واند تأخذ في اعتبارها الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي تشمل اتخاذ إجراءات بشأن المواد الكيميائية والتلوث، وبشأن المناخ، والطبيعة، بوصفها البرامج المواضيعية والتأسيسية والتمكينية الثلاثة المترابطة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

1- تلاحظ بقلق أن الغاية المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمتمثلة في تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة حياتها بحلول عام 2020، وفقاً لأطر دولية متفق عليها، والحد بصورة ملحوظة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، لم تتحقق، وتلتزم بتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية؛

2- ترحب بالوثيقة المعنونة الكيمياء الخضراء والمستدامة: الدليل الإطاري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموجزها التنفيذي، اللذين يسلطان الضوء على الأهمية الحاسمة التي يكتسبها الابتكار السليم بيئياً، وتشجع على استخدامهما، حسب الاقتضاء؛

3- تعرب عن قلقها لأن تزايد مستويات النقل غير المشروع عبر الحدود للنفايات الخطرة وغيرها من النفايات، على النحو الذي أبلغت عنه البلدان النامية، يؤثر تأثيراً سلبياً غير متناسب، وتدعو مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود إلى مواصلة النظر في هذه المسألة؛

4- تدعو الحكومات وجميع أصحاب المصلحة المشاركين في عملية "ما بعد عام 2020" إلى وضع إطار تمكيني طموح ومحسّن لتناول الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات فيما بعد عام 2020، يجسد نهج دورة حياة والحاجة إلى تحقيق هدف الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويتناول وسائل تنفيذ ذلك الإطار في الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى اختتام العملية الجارية بين الدورات بنجاح؛

5- تطلب إلى المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تواصل وتعزز دعمها للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في التحضير للدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وأن تتيح استمرارية خدمات أمانة فعالة ودعم إدارياً فعالاً لتنفيذ أي مقرر يتخذه المؤتمر؛

النهج المتكامل للتمويل والقيام لمرة واحدة بتمديد مدة البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على الصعيد الوطني لتنفيذ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (المشار إليه فيما يلي باسم "البرنامج الخاص")

6- تؤكد من جديد وجاهة وأهمية النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وتشدّد على أن العناصر الثلاثة التي يتألف منها النهج المتكامل - التعميم وإشراك الصناعة والتمويل الخارجي المخصص - يعزز بعضها بعضاً وأنها كلها مهمة لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات؛

7- ترحب بالدور الهام الذي يؤديه مرفق البيئة العالمية، مع التشديد في الوقت نفسه على الحاجة إلى مواصلة تحسين طرائق الوصول إليه تمثيلاً مع المقرر 3/10 المتخذ في إطار اتفاقية استكهولم، ولا سيما من حيث صلته بمجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات؛

8- تدعو مرفق البيئة العالمية، وتشجع المانحين لصندوقه الاستئماني، على مواصلة وتعزيز دعمهم للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ولا سيما من خلال دور المرفق بوصفه آلية تمويل لاتفاقية استكهولم واتفاقية ميناماتا؛

9- تشير إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/1 بشأن المواد الكيميائية والنفايات، الذي اعتمدت بموجبه اختصاصات البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على الصعيد الوطني بغية تعزيز تنفيذ اتفاقيات بازل وروتدام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

10- تشجع المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص على استعراض إجراءات طلب التمويل في ضوء الاحتياجات والتحديات التي أعربت عنها البلدان النامية، بما فيها الاحتياجات والتحديات المتصلة بتكاليف التشغيل، بغية تعزيز تطبيق معايير الأهلية بفعالية وكفاءة، تمثيلاً مع اختصاصات البرنامج الخاص، ودون المساس بقدرة البرنامج الخاص على تلقي التمويل من المصادر القائمة؛

11- ترحب بتقييم منتصف المدة الذي أجراه مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2019، والذي منح البرنامج الخاص، في جملة أمور أخرى، تصنيفاً عاماً مفاده أنه "مرض" من حيث أدائه حتى الآن؛

12- تحيط علماً بالوثيقة التي أعدتها الأمانة والتي تحدد القيمة المضافة المقبلة للبرنامج الخاص؛

13- تحيط علماً بتوصية المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص، التي اعتمدت في اجتماعه السادس المستأنف في أيلول/سبتمبر 2021، بتمديد مدة البرنامج الخاص خمس سنوات وإدراج النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في البرنامج لما بعد عام 2020؛

14- تلاحظ أيضاً أن البرنامج الخاص يؤدي دوراً هاماً في دعم البلدان النامية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع إعطاء الأولوية لأقل البلدان قدرة، في إنشاء وصون القدرة الوطنية المستدامة على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

15- تشجع الحكومات القادرة على ذلك، وتدعو القطاع الخاص، بما في ذلك الصناعة والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الأخرى وغيرها من أصحاب المصلحة، أن يقوموا بتعبئة الموارد المالية وغيرها من الموارد ومواصلة تعبئة تلك الموارد بغية المساهمة في البرنامج الخاص؛

16- تقرر تمديد مدة البرنامج الخاص لفترة خمس سنوات، وفقاً للفقرة 24 من الاختصاصات المعتمدة في قرار جمعية البيئة 5/1، وإدراج النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020 في البرنامج الخاص؛

مسائل مثيرة للقلق

17- ترحب بالتقارير التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة للطلبات المقدمة في الدورتين الثالثة والرابعة لجمعية البيئة، والتي تقدم مساهمة هامة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

18- تحث الدول الأعضاء وتدعو أصحاب المصلحة الآخرين أن يتخذوا مزيداً من الإجراءات من أجل التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمسائل التي نوقشت في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون "تقرير تقييمي عن مسائل مثيرة للقلق: مشاكل المواد الكيميائية والنفايات التي تعرض صحة الإنسان والبيئة لمخاطر"، أو إزالتها؛

19- **تطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تلتزم آراء الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، مع ضمان الوقت الكافي للنظر فيها، بشأن أولويات مواصلة العمل، واستناداً إلى التدابير والمبادرات القائمة، وبشأن إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات الدولية فيما يتعلق بالمسائل التي نوقشت في تقرير التقييم المتعلق بالمسائل المثيرة للقلق، ولا سيما فيما يخص المسائل المحددة في التقرير المعنون التوقعات العالمية الثانية للمواد الكيميائية - من التركات إلى الحلول المبتكرة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن تعد تحليلاً موجزاً، مع مراعاة الآراء الواردة لتتظر فيها جمعية البيئة والهيئات الدولية الأخرى، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، حسب الاقتضاء؛

20- **تدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى معالجة الأثر الضار الناجم عن مبيدات الآفات والأسمدة، وتنوّه بالمبادرة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل إزالة الضرر الذي تشكله مبيدات الآفات الشديدة الخطورة؛

الطلبات المقدمة إلى المديرية التنفيذية

21- **تطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تعمل عن كثب مع الأعضاء الآخرين في البرنامج المشترك بين المنظمات لإدارة السليمة للمواد الكيميائية وغيره من كيانات الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة، ومع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، من أجل توثيق التعاون والتأزر الفعالين في تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

22- **تطلب أيضاً** إلى المديرية التنفيذية أن تقوم، رهناً بتوافر الموارد، وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، بتحديث التقرير المعنون *حالة علم المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء لعام 2012* قبل انعقاد الدورة السادسة لجمعية البيئة؛

23- **تطلب كذلك** إلى المديرية التنفيذية أن تقدم إلى جمعية البيئة في دورتها السادسة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وعن تنفيذ برنامج العمل فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات؛

24- **تطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تقدم، رهناً بتوافر الموارد وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، طائفة كاملة من الخيارات لمعالجة ملوثات الأسبستوس في المنتجات والبيئة لكي تتظر فيها جمعية البيئة في دورتها السادسة.